مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 4 العدد 1 / جوان 2018

Mila Univ center. Publish. Co..

الأهمية الإقتصادية لقطاع الخدمات على المستوى الدولي والمحلي

The economic importance of the services sector iinternational and local level

د. مراد إسماعيل
mor_sma2011@yahoo.fr
المركز الجامعي لعين تموشنت الجزائر

د. رديف مصطفى
redif.cur@gmail.com
جامعة لجيلالي اليابس سيدي بلعباس - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/11/04 تاريخ التعديل: 2018/05/26 تاريخ قبول النشر: 2018/05/26

الملخص :

من بين أهم التحولات التي طرأت على عالم الأعمال في الآونة الأخيرة زيادة الإهتمام بقطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الأخرى، والذي يعتبر أحد أنواع الصناعات التي تتطلب عمليات وتخطيط كبير بالمقارنة مع صناعة المنتجات المادية، ونظرا لدوره الفعال في اقتصاديات الدول منها المتقدمة او النامية كالدول العربية ، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذه المقالة من خلال تعريف بقطاع الخدمات والتعرض لأسباب نموه دوليا ثم توضيح عملية تحريره تجاريا من طرف (G.A.T.S) وثم التعرض إلى أهميته الإقتصادية دوليا وعربيا، في الأخير توصلنا انه بالفعل يكتسي قطاع الخدمات اهمية كبيرة في اقتصاديات الدول ولكن تبقى النسب مختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، قطاع الخدمات، تحرير تجارة الخدمات،الدول العربية.

المنارة للاستشارات

Abstract:

Among the most important changes that have taken place in the business world in recent times is the increasing interest in the services sector compared to other sectors, which is one of the types of industries that require large operations and planning compared to the manufacture of physical products, and because of its effective role in the economies of countries such as developed or developing countries such as Arab countries. What we will try to highlight in this article by defining the services sector and exposure for reasons of international growth and then clarify the process of commercial liberalization by the GATS and then exposure to its economic importance internationally and Arab, we have finally concluded that the service sector is really important in the economy countries but remain different ratios.

Keywords: *General Agreement on Trade in Services, Services Sector, Liberalization of Trade in Services, Arab Country.*

تمهيد :

عرف قطاع الخدمات تأخر من جانب الاهتمام به من قبل الإقتصاديين المبكرين، إذ اعتبر هؤلاء الخدمات غير مثمرة أو منتجة، ولا تضيف قيمة تذكر للإقتصاد . حتى قام" **آدم سميث** " في كتاباته في القرن الثامن عشر التفرقة بين الإنتاج ذي المخرجات الملموسة مثل الزراعة والتصنيع وبين الإنتاج عديم المخرجات الملموسة، ولقد وصف "آدم سميث "الإنتاج عديم المخرجات الملموسة، مثل جهود الأطباء والمحامين والقوات المسلحة بأنه فاقد لأي قيمة (أي غير منتج). وقد ساد هذا الإعتقاد حول الخدمات حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما جاء "**ألفريد مارشال**"، بالقول الذي مفاده أن الشخص الذي يعرض أو يقدم خدمة هو شخص قادر على تقديم منفعة للمستفيد، تماما مثل الشخص الذي ينتج سلعة ملموسة، وفي الحقيقة، فإن "ألفريد مارشال" اعترف بأن المنتجات الملموسة ما كانت لتظهر إلى الوجود لو لم تكن هناك سلسلة من الخدمات التي تؤدى لكي يتم إنتاج هذه المنتجات وتقديمها إلى المستهلكين .

أما من ناحية الاتفاقيات المتعددة الأطراف داخل الجات فقد عرفت استبعادا لمدة طويلة انطلاقا من اعتباره قطاعا لا يقدم أي فرص لإنعاش التجارة الدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى (الزراعة ، و الصناعة)، لتأتي الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات « Général Agreement on Trade in Services » (GATS) و التي تعتبر من

المنارة للاستشارات

النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الاورجواي، والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي 8 سنوات عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، ليتم بعد ذلك التوقيع على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات من طرف 70 دولة سنة 1997، على أن يبدأ سريان العمل بها سنة 1999.

عرف عالم الأعمال في الآونة الأخيرة تحولات كبيرة من بينها زيادة الإهتمام بقطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الأخرى نظرا للأهمية التي يحتلها في اقتصاديات الدول،والذي يعتبر أحد أنواع الصناعات التي تتطلب عمليات وتخطيط كبير بالمقارنة مع صناعة المنتجات المادية.

ومن هنا تبرز معالم المشكلة التي سنعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تكمن الأهمية الإقتصادية لقطاع الخدمات على المستوى الدولي والمحلي في اقتصاديات الدول ؟.

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما المقصود بقطاع الخدمات ؟ .
- ما المقصود بتجارة الخدمات دوليا ؟ .
- ما هي أسباب تنامي الاهتمام بقطاع الخدمات ؟ .

✓ **الفرضيات :**

كإجابة أولية للأسئلة أعلاه يمكن إعطاء فرضيات للدراسة تكمن في:

- لقطاع الخدمات أهمية بالغة في اقتصاديات الدول على المستوى الدولي أو المحلي.
- لتجارة الخدمات مساهمة كبيرة في إنعاش الاقتصاد الدولي و المحلي .

✓ **أهمية الدراسة:**

يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال العناصر الآتية:

- أهمية مجال الخدمات في اقتصاديات الدول بصفة عامة، وزيادة الدخل القومي لأي بلد بصفة خاصة، مما يساعد على علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول.
- الموقع الهام الذي توليه مختلف الدول لقطاع الخدمات بفروعه المختلفة وتحرير تجارة الخدمات باعتبارها من أهم مرتكزات التنمية الحديثة.

المنارة للاستشارات

✓ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ محاولة توضيح أهم الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بقطاع الخدمات على المستوى الدولي .
- ❖ محاولة تحليل مدى تأثير تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية الدولية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2002-2016.
- ❖ محاولة إبراز مدى مساهمة قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول المتقدمة و العربية كمساهمته بالناتج المحلي الإجمالي.

✓ **منهج الدراسة :**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يركز على الوصف الدقيق لكافة الظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وتضمينها كافة الدلائل الممكنة للظاهرة ، و نستخدمه في سرد وصفي لطبيعة التجارة في الخدمات من خلال إدراج جملة من المفاهيم الأساسية لتجارة الخدمات وكذلك أسباب نموها مع إبراز كافة التطورات التي مست تجارة الخدمات دوليا و أثرها في اقتصاديات الدول المتقدمة أو العربية .

أولا: تعريف تجارة الخدمات الدولية و أسباب تناميها.

تعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات **(GATS)** خطوة كبرى أدت إلى توسيع دائرة المعاملات الإقتصادية الدولية المحددة، ولتوضيح الملامح العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

1- تعريف تجارة الخدمات.

تعتبر الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أول مجموعة قواعد وأحكام يتم بشأنها اتفاق متعدد الأطراف بغرض تنظيم التجارة الدولية في الخدمات، ويختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه بالسلع حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبور الحدود"، والتعريفات الجمركية بالنسبة للخدمات إنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة من أجل الوصول إلى نظام للتبادل الحر للخدمات،حيث عرفت التجارة في الخدمات على أنها: "كافة الخدمات ذات الطابع التجاري التي تقدمها جميع القطاعات، باستثناء الخدمات المتعلقة بوظائف الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدي الضيق[1]".

المنارة للاستشارات

كما عرفت بأنها: " ذلك النشاط الإقتصادي الذي ينصرف إلى التجارة في الأشياء غير المنظورة وتسمى تجارة الخدمات" [2].وقد تم إدراج هذه التجارة على قائمة المفاوضات بجولة الأوراغواي 1986-1994 بينما جاء تعريف تجارة الخدمات في نص الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وذلك في المادة الأولى من الملحق(4 ب) الخاص بالإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات حيث عرفت التجارة في الخدمات على أنه توريد الخدمة في أربعة أشكال هي :[3]

- ✓ **إنتقال الخدمة عبر الحدود:** توريد الخدمة من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى دون انتقال مورد أو مستهلك الخدمة؛
- ✓ **استهلاك الخدمة في الخارج:** توريد الخدمة من خلال انتقال مستهلك الخدمة من إقليم دولة ما للحصول على هذه الخدمة في إقليم دولة أخرى ؛
- ✓ **التواجد التجاري:** انتقال مورد الخدمة الأجنبي من دولة ما للتواجد داخل أراضي دولة أخرى لتوريد الخدمة؛
- ✓ **تواجد أشخاص طبيعيين:** ويتعلق الأمر بإنتقال الأشخاص الطبيعيين من دولة ما لتوريد الخدمة داخل دولة أخرى.

فيما يقصد بتحرير تجارة الخدمات الدولية هي : " تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والإتفاقيات، بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط ".[4] كما تعرف على أنها : "عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية، أو تقلل من التحيز تجاههم في مواجهة الموردين المحليين في النفاذ إلى الأسواق الأجنبية دون وجود تحيز بفضل موردي هذه الأسواق، ويبقى الأصل في الحصول على حصة من حجم السوق سواء في الداخل أو الخارج مرهونا بالميزات التنافسية بين موردي الخدمات على اختلاف جنسياتهم ومواطن تسجيلهم".[5]

وعليه فإنه يمكن الخروج بتعريف عام لتحرير التجارة في الخدمات: هو إعطاء الفرصة للجميع دون تحيز في المتاجرة و الإستثمار في قطاع الخدمات دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الجنسية أو الموطن كشرط أو قيد على تقديم أو توريد التجارة في الخدمات.

المنارة للاستشارات

فيما يخص التصنيف الذي أعدته مجموعة المفاوضات فإن الإتفاقية تشمل قطاع الخدمات **(12)** قطاعاً رئيسياً و**(155)** نشاطاً فرعياً، على النحو التالي:[6]

- **قطاع خدمات الأعمال:** ومن ضمنها أنشطة الخدمات المهنية والعقارية وخدمات الحاسوب .
- **قطاع خدمات الاتصالات:** ومن ضمنها الخدمات البريدية والاتصالات الهاتفية.
- **قطاع خدمات التشييد:** والخدمات الهندسية الأخرى المتصلة
- **قطاع خدمات التوزيع:** ومن ضمنها خدمات البيع بالوكالة وتجارة الجملة والتجزئة.
- **قطاع الخدمات التعليمية:** ومن ضمنها التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي.
- **قطاع الخدمات البيئية:** ومن ضمنها خدمات الصرف الصحي وتصريف النفايات.
- **قطاع الخدمات المالية:** و من ضمنها خدمات التأمين، والخدمات المصرفية.
- **قطاع الخدمات المتصلة بالصحة والخدمات الاجتماعية.**
- **قطاع الخدمات السياحية المتصلة بالسفر:** ومن ضمنها خدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر.
- **قطاع الخـــدمات الترفيهـــية، والثقافـــية والرياضية:** ومن ضمنها خدمات التسلية.
- **قطاع خدمات النقل:** ومن ضمنها خدمات النقل البحري، البري، الجوي.
- **قطاع الخدمات الأخرى:** التي لم تندرج ضمن العناصر السابقة.

2-أسباب تنامي قطاع الخدمات: عرف قطاع الخدمات نموا بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحولت الكثير من اقتصاديات الدول من الإقتصاد الصناعي إلى الخدماتي وهذا نظرا لأسباب عديدة ساهـمت في نموه و المتمثلة فيما يلي :

- **ظهور سلع متطورة:** أحدثت التكنولوجيا الحديثة تطورا في إنتاج سلع مادية جديدة اتصفت بتعقد صناعاتها مما أدى إلى خلق أنشطة خدمية جديدة مرافقة لها هذا قبل الإستعمال أو بعده مثلا تطور صناعة السيارات ترتب عليه ظهور ورشات متخصصة في تركيب أو صيانة الأجهزة ذات الأنظمة الأوتوماتكية والإلكترونية وهذا في كافة مكونات السيارات الحديثة .
- **زيادة أوقات الفراغ للأفراد :**إن زيادة أوقات الفراغ و الخلو من العمل كان ذلك بسبب زيادة استخدام التشغيل الآلي لكثير من المصانع،أدى إلى التقليل من ساعات

المنارة للاستشارات

العمل اليومية أوالأسبوعية، و هذا ما أدى إلى ظهور خدمات إضافية المتعلقة أساسا بالترفيه .

- **تطور الطلب و الإستهلاك:** يعتبر قانون "**Engel**" أنه في وضعية تطور القدرة الشرائية للسكان فإن الطلب ينتقل بالتوالي من السلع الضرورية أي الإستجابة لرغبات الحاجات الأساسية، ثم إلى السلـــع الثانويـــة أي الإستجابة لرغبات الإستهلاك الضخم المعتمد على الصناعة كالسكن و التجهيز المنزلي، ..الخ ،وأخيرا إلى السلع العليا و التي تتشكل في غالبيتها من الخدمات. واعتمادا على هذه النظرية استنتج "**Bell**" أن التطور الإقتصادي يتسبب في جعل الطلب النهائي خدمي.
- **زيادة اليد العاملة النسوية:**كانت الزيادة في عدد النساء العاملات أثر ترتب عليه قلة الوقت الذي توفره ربة البيت للأعمال المنزلية[7]، ما أدى ذلك إلى ظهور وتنامي خدمات التي توفر لها كافة هذه الأعمال مثل الوجبات السريعة و كل ما تعلق بالأكل وخدمات تنظيف الملابس و انتشار مدارس حضانة الأطفال .
- **زيادة النمو السكاني:** شهدت دول العالم خلال الفترة **1990-1950** تزايداً سكانياً سريعاً رافقه تدفق مستمر للسكان من الريف إلى المدن واكتظاظا فيها، وإحدى نتائج هذا التزايد هي آثاره الواضحة من ناحية زيادة الطلب على الخدمات مثل خدمات التعليم، الصحة، الســفر، ...الخ.[8]
- **تحرير التجارة في قطاع الخدمات:** لقد عرفت المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات اقتصادية على المستوى العالمي ومنها ظهور العولمة الإقتصادية التي ترتب عليها كذلك انتشار التكتلات الإقتصادية والهيئات الدولية و منها المنظمة العالمية للتجارة التي كان إهتمامها في بداية الأمر منصب حول تحرير التجارة الدولية وركزت على السلع و لكن مع تزايد أهمية قطاع الخدمات فقد قامت بتحريره كذلك.

ثانيا: أهمية قطاع الخدمات دوليا وعربيا.

لقد تغيرت النظرة إلى قطاع الخدمات بشكل كبير على السنوات السابقة ، فقد أصبح يكتسي أهمية كبيرة في الإقتصاد العالمي من حيث مساهمته الكبيرة في اقتصاديات العديد من الدول، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال تطور تجارة الخدمات دوليا، والأهمية الإقتصادية لهذا القطاع .

المنارة للاستشارات

1- **تطور تجارة الخدمات دوليا:**

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى تطور صادرات و واردات تجارة الخدمات وكذلك إلى أهم عشر دول الرائدة فيها،والتي تنوعت من مناطق مختلفة في العالم.

- **تطور صادرات وواردات تجارة الخدمات.**

نظرا لتحرير تجارة الخدمات من طرف **(GATS)** سنة 1994 مثل ما تعرفنا عليه سابقا، وبهذا عرفت تنامي كبير منذ ذلك الوقت وهذا ما يبرزه الشكل البياني التالي:

الجدول رقم(01): تطور صادرات و واردات تجارة الخدمات دوليا (2008-2016)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات	3780	3350	3695	4170	4350	4645	4990	4755	4808
واردات	3490	3145	3510	3955	4150	4380	4780	4610	4694
المجموع	7270	6495	7205	8125	8500	9025	9770	9365	9502

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة ، تقارير متفرقة لآفاق التجارة العالمية (2009-2017).

توضح البيانات الواردة في الرسم البياني لتطور تجارة الخدمات للفترة الممتدة مـــا بيـــن **(2008-2016)**، حيث يتبين ارتفاع إجمالي التجارة الخارجية في الخدمات (صادرات+واردات) من 7270 مليار دولار عام 2008 إلى 9502 مليار دولار عام 2016،.أما بالنسبة للصادرات من الخدمات فقد وصلت إلى 3780 مليار دولار عام 2008، لتصل إلى 4808 مليار دولار عام 2016، كما أن الواردات من الخدمات ارتفعت من 3490 مليار دولار عام 2008 إلى 4694 ملـــيار دولار عـــام 2016.

- **أهم عشر دول في تجارة الخدمات بالعالم لسنة 2016 .**

سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز العشر الدول الأكبر عالميا من ناحية تصدير واستيراد الخدمات وهذا من خلال الجدول التالي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم(02): أهم عشر دول في تجارة الخدمات لسنة 2016.

	الصادرات				الواردات		
الدولة	القيمة مليار دولار	النسبة المئوية	الترتيب	الدولة	القيمة مليار دولار	النسب المئوية	الترتيب
العالم	4289	100	–	العام	4163	100	–
الو.م.أ	733	15.2	01	الو.م.أ	482	10.3	01
بريطانيا	324	6.7	02	الصين	450	9.6	02
المانيا	268	5.6	03	المانيا	311	6.6	03
فرنسا	236	4.9	04	فرنسا	236	5.0	04
الصين	207	4.3	05	بريطانيا	195	4.1	05
هولندا	177	3.7	06	ايرلندا	192	4.1	06
اليابان	169	3.5	07	اليابان	183	3.9	07
الهند	161	3.4	08	هولندا	169	3.6	08
سنغافورة	149	3.1	09	سنغافورة	155	3.3	09
إيرلندا	146	3.0	10	الهند	133	2.8	10

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة ، تقرير آفاق التجارة العالمية 2017 ، ص 28 .

يتضح من الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر دول العالم في تجارة الخدمات سواء على مستوى الصادرات أو الواردات بقيمة 733 مليار دولار و 482 مليار دولار على الترتيب ،و بنسبة 15.2 % و10.3 % لسنة 2016.أما بالنسبة لبقية دول العالم فيختلف ترتيبها من الصادرات إلى الواردات ونأخذ على سبيل المثال أن الصين تحتل المرتبة الخامسة من ناحية الصادرات أما في الواردات تحتل المرتبة الثانية.

- **تطور هيكل تجارة الخدمات دوليا.**

بالنسبة لهيكل الصادرات من الخدمات في التجارة الدولية، خلال الفترة (**2005-2016**) يلاحظ في جانب الصادرات تراجع الأهمية بالنسبية لكل من خدمات النقل والسفر وتزايد الأهمية بالنسبة للخدمات الأخرى وأهمها الإتصالات والتشييد والبناء وخدمات الحاسوب والمعلومات والخدمات المالية والخدمات الجديدة مثل (خدمات المكتب الخلفي) ، حيث سجل سنة 2005 نسبة 22.6 % لتنخفض إلى 17.7% سنة 2016 بالنسبة للنقل، و من 27.9% سنة 2005 إلى 25.1% سنة 2016 بالنسبة

المنارة للاستشارات

لخدمات السفر، وارتفاع إلى 57.2% سنة 2016 مقارنة بما سجل سنة 2005 بنسبة قدرت بـــ 49.5% بالنسبة للخدمات الأخرى وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(03):توزيع صادرات و واردات الخدمات في العالم للفترة (2005-2016) (نسبة مئوية%)

السنوات	2016		2005		2014		2015		2016	
	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
خدمات النقل	853	1025	22.6	28.6	19.3	25.6	18.4	23.6	17.7	21.8
خدمات السفر	1205	1199	27.9	27.4	25.1	24.4	25.9	26.4	25.1	25.5
خدمات أخرى	2750	2470	49.5	44	55.6	50.0	55.7	50.0	57.2	52.6
المجموع	4808	4694	%100	100	100	100	100	%00	%100	%100

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة ، تقرير آفاق التجارة العالمية 2017، ص 38.

فيما يخص هيكل الواردات من تجارة الخدمات دوليا فيعرف تراجع قطاع النقل و السفر أمام تنامي قطاع الخدمات الأخرى إذ سجل الأول سنة 2005 نسبة 22.6% والثاني 27.9% في حين ارتفعت الخدمات الأخرى من 49.5% إلى 57.2 % كما نلاحظ أن الخدمات الأخرى سجلت قيمة 2750 مليار دولار سنة 2016، و 1205مليار دولار لخدمات السفر، وأخيرا خدمات النقل بقيمة قدرت بـــ 853 مليار دولار، يعني بقيمة إجمالية تقدر بـــ4808 مليار دولار .

2- الأهمية الإقتصادية لقطاع الخدمات دوليا.

لقد عرف قطاع الخدمات أهمية كبيرة على مستوى الإقتصاد العالمي وهذا ما سأحاول إبرازه من خلال مساهمته في الناتج المحلي والتجارة الخارجية العالمية ، و الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

- **المساهمة في الناتج المحلي العالمي.**

تتحدد الأهمية النسبية لأي قطاع في مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يعرفه قطاع الخدمات على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الدولي إذ يحتل الصدارة من ناحية مساهمته وأصبحت السمة المميزة للاقتصاد الحديث وقد ازدادت هذه المساهمة في السنوات الأخيرة، وهذا بعد أن كان القطاع الصناعي يحتل هذه المرتبة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

المنارة للاستشارات

الجدول رقم(04) : الناتج المحلي العالمي حسب القطاعات مابين (2005-2012)

السنة	2005			2010			2011			2012		
القطاع	الأول	الثاني	الثالث	الأول	الثاني	الثالث	الأول	الثاني	الثالث	الأول	الثاني	الثالث
العـالـم	3.4	28.8	67.8	4.2	29.4	66.4	4.4	30.1	65.6	4.4	29.7	65.9
الدول المتقدمة	9.4	38.9	51.7	9.4	38.9	51.6	9.4	39.5	51	9.3	39.2	51.4
الدول النامية	6.9	37.1	56	5.4	35.8	58.7	5.7	37	57.3	5.3	36.3	58.4

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،قاعدة البيانات الإلكترونية لـ (2013-2014).

من خلال الجدول فإن نسب توزيع مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي يلاحظ احتلال قطاع الخدمات المرتبة الأولى و بقيمة كبيرة جدا قدرت سنة 2005 بـ 67.8% وسنة 2012 بـ 65.9 % رغم أنه عرف تناقصا ولكن ليس بالكبير، ويليه القطاع الصناعي بتسجيله نسبة 28.8% و29.7% على التوالي لسنوات 2005 و2012، وأخيرا القطاع الزراعي بنسبة 3.4 % بالنسبة لسنة 2005 و 04.4 % سنة 2012.أما عن التطورات الحاصلة خلال الفترة الممتدة مابين 2005-2012 فعرفت نوع من الإستقرار من ناحية نسب التغير التي تميزت بأنها طفيفة بالقطاعات الثلاثة .

- **المساهمة في التجارة الدولية الخارجية للسلع والخدمات.**

سنحاول من خلال هذا الجزء إبراز أهمية تجارة الخدمات على مستوى التجارة الخارجية وتوضيح نسب قطاع الخدمات مقابل صادرات و واردات السلع. إذ تدل كل المؤشرات الإقتصادية على أن نسبة مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي قد ازدادت خلال العقدين الأخيرين بالنسبة لكافة الدول كانت صناعية أو نامية. ولكن على الرغم من ذلك فان نصيب تجارة الخدمات في الإقتصاد العالمي لازال متواضعا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(05): نصيب تجارة السلع والخدمات (صادرات + واردات) (نسبة مئوية%)

	1990	1995	2000	2004	2005	2006	2007	2008
نصيب تجارة السلع (صادرات + واردات)	80.7	80.7	81.1	80.6	81.2	81.9	81	81.4
نصيب تجارة الخدمات (صادرات + واردات)	19.3	19.3	18.9	19.4	18.8	18.1	19	18.6
الـمـجـمـوع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،قاعدة البيانات الالكترونية سنة 2009 .

المنارة للاستشارات

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة مساهمة الخدمات لم تتجاوز خمس التجارة العالمية للسلع والخدمات وهذا نظرا إلى خاصية أنها غير ملموسة وبذلك غير قابلة للتجارة، وكذلك إلى تواجد حواجز وقيود تقف أمام تدفق الخدمات بين الأسواق الدولية، كما أن الاعتقاد السائد أن بعض الخدمات تعتبر جزء من الواجبات التي تتكفل بها الدولة وتقدمها إلى مواطنيها مثل (التعليم، الصحة)، ولهذا هناك صعوبات لفتح هذا القطاعات أما الإستثمار الأجنبي وهذا هو الحال السائد في الجزائر رغم انفتاحه على القطاع الخاص لكن يبقى ذلك بشروط . كما نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة نصيب تجارة الخدمات (صادرات + واردات) سجلت أعلى نسبة لها سنة 2004 بـــ19.4% أما أقل نسبة فسجلت سنة 2006 بـــ 18.1%.

- **المساهمة في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر.**

مع النمو المتزايد لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في مختلف اقتصاديات الدول كان من الطبيعي أن يتزايد نصيب هذا القطاع من الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرف رصيده في مجال الخدمات بنسبة 48 % سنة 2008 لتنخفض إلى نسبـــة 40 % سنة 2013، بينما عرفت القطاعات الأخرى ارتفاعا من 10 % سنة 2008 إلى 14 % بالنسبة للزراعة ومن 42 % إلى 46% فيما يخص الصناعة. وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): قيمة الإستثمار الأجنبي حسب القطاع مابين(2008-2011)

القطاع	القيمة (مليون دولار)			النسبة المئوية		
السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2008	230	980	1130	10	42	48
2009	170	510	630	13	39	49
2010	140	620	490	11	50	39
2011	200	660	570	14	46	40

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،تقرير الإستثمار العالمي سنة 2012 .

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الإستثمار الأجنبي بقطاع الخدمات عرف انخفاضا من 1130 مليون دولار إلى 570 مليون دولار خلال السنوات الأخيرة.كما عرفت القطاعات الأخرى نفس الانخفاض بداية بقطاع الزراعة من 980 مليون دولار إلى 510 مليون دولار سنة 2009 ليعرف بعد ذلك ارتفاعا ليصل إلى 660 مليون

المنارة للاستشارات

دولار سنة 2011. أما القطاع الزراعي فقد انخفض ما بين سنة 2008 و 2010 ليرتفع مجدد إلى ما قيمته 200 مليون دولار سنة 2010.

ثالثا: أهمية قطاع الخدمات عربيا.

يعتبر قطاع الخدمات من أهم المكونات الإقتصادية للاقتصاديات الحديثة، فقد تحولت الكثير من الإقتصاديات اليوم إلى اقتصاديات الخدمية إذ يشكل فيها قطاع الخدمات المحور الأساسي في الحياة الإقتصادية، بحيث تتعاظم مساهمات هذا القطاع في توليد الدخل وخلق الثروة[9]، وهذا ما سأحاول التعرض له من خلال إبراز مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي، وخلق مناصب الشغل، واكتساب قدرة تنافسية، وتحسين ميزان المدفوعات.

1- المساهمة في الناتج المحلي.

من خلال الجدول (07) سنحاول معرفة مدى مساهمة قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين **(2000-2013) :**

الجدول رقم (07): الناتج الإجمالي المحلي للدول العربية حسب القطاعات الإقتصادية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2011	2012	2013
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	**56.5**	**52.7**	**52.2**	**55.8**	**59.0**	**60.7**	**60.6**	**61.6**	**59.7**
▪ الزراعة	8.3	11.5	11.1	8.3	7.7	6.4	5.5	4.9	5
▪ الصناعات الإستخراجية	31.0	23.3	23.1	29.7	34.6	38.5	39.4	39.7	37.2
▪ الصناعات التحويلية	10.6	11.0	11	10.7	10.1	9.7	8.9	9.2	9.2
▪ باقي قطاع الإنتاج	6.5	6.9	7	7.0	6.6	6.2	6.8	7.8	8.3
إجمالي قطاع الخدمات	**40.9**	**45.9**	**46.5**	**42.0**	**39.3**	**37.7**	**38.5**	**38.6**	**40.5**
صافي الضرائب غير مباشرة	**2.6**	**1.4**	**1.3**	**2.2**	**1.7**	**1.6**	**1.0**	**-0.1**	**00**
الناتج المحلي الإجمالي	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ،(2000 – 2014).

من خلال الجدول نلاحظ بأن الفترة الممتدة مابين 2000 و2013 شهدت زيادة في الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى رغم أنه عرف انخفاضا وصل إلى غاية 23.1 % سنة 2002 ليرتفع بعد ذلك ويسجل أعلى نسبة سنة 2012 . أما قطاع الخدمات فسجل في الفترة الممتدة ما بين(2000 – 2013) ارتفاعا بتسجيله أعلى نسبة له سنة 2002 ليعرف بعد ذلك انخفاضا ثم يسجل ارتفاعا إلى40.5 % سنة 2013 .كما ساهم قطاع الإنتاج السلعي بحوالي 59.7% من

المنارة للاستشارات

إجمال الناتج المحلي الإجمالي العربي لسنة 2013 مقارنة بنسبة 61.6 % في عام 2012 أي بانخفاض قدر بـــــ 0.6 % وهذا بسبب انخفاض مساهمة الصناعات الإستخراجية من 39.7% سنة 2012 إلى 37.2 % سنة 2013، ويرجع السبب إلى انخفاض إنتاج النفط في العديد من الدول العربية منها ليبيا والسودان نظرا للظروف الأمنية التـــي يمر بها البلدين.

2- دور قطاع الخدمات في خلق مناصب الشغل.

مما لاشك فيه أن الإستثمار في قطاع الخدمات سيؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب شغل عمل جديدة بتكاليف أقل من التكاليف التي تتطلبها عملية إنشاء هذه المناصب من قطاعات أخرى كقطاع الصناعة. وهذا ما يجعله يسيطر على أكبر نسبة من اليد العاملة داخل البلد، و هذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور اليد العاملة حسب كل قطاع (نسبة مئوية%)

	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2010	2014	2010	2014	2010	2014
الأردن	6.3	5.5	13.0	13.9	80.7	80.6
الإمارات	6.2	2.6	9.5	9.2	84.3	88.2
البحرين	0.6	0.6	24.9	22.1	74.5	77.3
تونس	20.6	19.4	30.6	32.1	48.8	48.5
الجزائر	11.7	19.8	33.1	32.5	55.2	47.7
جيبوتي	74.0	72.4	8.2	10.8	17.8	16.8
العربية السعودية	5.1	4	19.3	8.3	75.6	87.7
السودان	51.5	48.0	7.9	9.3	40.6	42.7
سوريا	20.0	18.5	31.5	37.4	48.5	44.1
العراق	5.5	4.5	15.1	15.6	79.4	79.9
عمان	28.9	27.3	8.0	7.0	63.1	65.7
مجموع الدول العربية	**22.3**	**20.3**	**16.9**	**17.8**	**60.8**	**61.9**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016،ص 428.

بالنسبة للدول العربية فإن البيانات المتاحة لسنة 2015 تشير إلى أن حوالي 61.9% من إجمالي اليد العاملة يتمركزون في قطاع الخدمات ثم يليه قطاع الزراعة بنسبة 20.3 %، بينما لا يستوعب القطاع الصناعي إلا 17.8%. و الملاحظ انخفاض

المنارة للاستشارات

القطاعين الزراعي والصناعي وارتفاع قطاع الخدمات مابين الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 .

لكن مساهمة قطاع الخدمات من اليد العاملة تختلف من دولة إلى أخرى إذ نجدها بنسبة كبيرة في دول عديدة مثلا في الإمارات العربية المتحدة تقدر النسبة بـــ 88.2% و يليها القطاع الصناعي بـــ 9.2 % وثالثا الزراعة بنسبة 2.6 % وهذا سنة 2015، أما القطاع الزراعي فسجل أعلى نسبة بجيبوتي بحولي 72.4%،وفيما يخص القطاع الصناعي فسجلت سوريا أعلى نسبة بـــ 37.4%.

3- اكتساب قدرة تنافسية و تحسين ميزان المدفوعات

لقطاع الخدمات مساهمة كبيرة في اكتساب الدولة وهذا من خلال :

- **اكتساب قدرة تنافسية على المستوى العالمي:** إن كفاءة و تطور قطاع الخدمات على المستوى المحلي يعتبر من أهم العوامل في اكتساب القدرة التنافسية على المستوى الدولي ليس فقط لقطاع الخدمات في حد ذاته، بل كذلك لقطاع إنتاج السلع، الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الإنتاج مثلا أصبحت كفاءة خدمات الاتصالات والنقل السريع ضرورية لاكتساب قدرة تنافسية في الأسواق العالمية بالنسبة لإنتاج وتصدير السلع الذي يتأثر بالفترة الزمنية كصناعة الملابس الجاهزة و المنتجات الالكترونية .إذ يمكن لقطاع الخدمات زيادة القدرة التنافسية للدول و نأخذ على سبيل المثال الدول العربية التي زادت قدرتها في السوق العالمية لعدد من الدول في القطاعات الخدمية كالسياحة بالنسبة لتونس ومصر والمغرب وخدمات التشييد والبناء بالنسبة لمصر وخدمات الأعمال بالنسبة للمغرب ومصر وتونس والاتصالات وخدمات الكمبيوتر، والخدمات المالية .
- **المساهمة في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر:** بحيث أن عملية الإستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات من شأنه أن يجلب العملة الصعبة للبلد، وما يترتب عليه من تحسين الوضعية الإقتصادية للبلد الناتج مثلا عن المدفوعات التي تحصل عليها من خلال الضرائب السنوية التي تدفعها الشركات الأجنبية. ومساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات الخاصة بقطاع الخدمات في تشغيل اليد العاملة وخفض نسبة البطالة. و الجدول رقـــم (8) يبرز التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2011.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (08): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2011

القطاع	إجمالي الإستثمارات البينية(مليون دولار أمريكي)	النسبة من إجمالي الإستثمار(%)
الخدمات	53132	68.82
الصناعة	20160	26.11
الزراعة	3165	4.11
قطاعات أخرى	744	0.96
المجموع	77201	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير الإستثمار بالدول العربية لسنة 2011.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع الخدمات خلال سنة 2011 أخذ حصة الأسد في الإستثمارات العربية البينية، بنسبة 68.82 % وذلك كون هذا القطاع له عائد مرتفع ومخاطرة أقل مقارنة بالقطاعات الأخرى، خاصة في مجال الاتصالات والسياحة العقار، يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة 26.11%، ثم الزراعة بنسبة 4.11 % و القطاعات الأخرى بنسبة 0.96% .

- **المساهمة في ميزان المدفوعات:** لقطاع الخدمات دورا بارزا في دعم ميزان المدفوعات للدول التي قد تعاني من عجز، وذلك من خلال دوره في توفير العملة الصعبة التي تحتاجها البلد من أجل تمويل مشاريعها الإنمائية وتخفيض العجز في الميزات التجاري .

الخاتمة :

من خلال ما تم التعرض إليه من خلال هذا المقال يمكن استخلاص العديد من النتائج التي نذكر منها :

- هناك أسباب عديدة أدت إلى تنامي قطاع الخدمات و أبرزها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات سنة 1994 ؛
- لقطاع الخدمات أهمية بالغة في الإقتصاد على المستوى الدولي و هذا بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو قيمة الاستثمارات الأجنبية الداخلة أو الخارجية ، كما يساهم في التجارة الدولية العالمية بنسبة لا تفوق 20 % رغم أنها لا تعتبر كبيرة وهذا نظرا إلى طبيعة الخدمات غير ملموسة أو عدم تحرير تجارة الخدمات من طرف العديد من الدول؛

المنارة للاستشارات

- أما على المستوى المحلي فله مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالدول المتقدمة الإجمالي. كما له مساهمة في توفير مناصب الشغل ، و جلب العملة الصعبة عن طريق رفع قيمة الإستثمارات الأجنبية؛
- ترتكز تجارة الخدمات الدولية بالدول المتقدمة إذ يتضح ذلك في ترتيب العشر الدول الأكبر عالميا من ناحية تصدير واستيراد الخدمات ؛

التوصيات :

-استكمال المنطقة الحرة للتجارة العربية وتهيئة المناخ الملائم من أجل زيادة حجم تجارة الخدمات عربيا.

-العمل على تطوير القدرة التنافسية في مجال الخدمات. وذلك بالإهتمام أكثر بقطاع الخدمات خاصة لدى بعض الدول .

-الإهتمام اكثر بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ودراسة مختلف جوانبها، بالإضافة الى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

المراجع والاحالات:

[1] عبد المطلب عبد الحميد،"**الجات وآليات منظمة التجارة العالمية –من الأوروجواي إلى سياتل وحتى الدوحة** "،الدار الجامعية، الإسكندرية،2005،ص125.

[2] www.skaau.com/vb/attachment/6/7/2/.../65645.attach *(consulté le 12/01/2015)*

[3] سهيل حسين الفتلاوي، "**منظمة التجارة العالمية**"، ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،2005، ص ص 185- 186.

[4] محمد صفوت قابل، "**منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**"، الدار الجامعية، مصر، 2008 ، ص885 .

[5] عبد المطلب عبد الحميد،" **تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات**"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي جمهورية مصر، العدد 02 ، المجلد21 ،2003.

[6] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "**تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)** "، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 145– 146 .

[7] حميد الطائي و آخرون، "**الأسس العلمية للتسويق الحديثمدخل شامل** "،دار اليازوري ، عمان، الأردن، 2007، ص 19.

[8]نظام السويداني، شفيق حداد، " **التسويق مفاهيم معاصرة**"، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2003، ص226.

المنارة للاستشارات

[9] علي محمود الفارسي، فيصل مفتاح شلوف، "**الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الإقتصاد الليبي**"، مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، من 15 إلى 17 ديسمبر 2009، معهد التخطيط ومركز تنمية الصادرات، طرابلس، ليبيا، ص 10 .

المنارة للاستشارات